

المقدمة:

مرحباً بالجميع. أهلاً بكنّ في "عيون على غزة". لقاءنا اليومي هذا هو مزيج من احتجاج وتعلّم. بالنسبة لنا الذين نشترك في مظاهرات مساء السبت، سواء كنا نطالب بتحرير الأسرى، بإنهاء الحرب، ضد الإبادة الجماعية أو ضد الحكومة والفاشية المتسارعة، أحياناً ليس واضحاً ما العلاقة بين مظاهرتنا اليوم وبين المظاهرات السابقة من أجل الديمقراطية وضد الإصلاح القضائي. هل مظاهرات اليوم بدلت السابقة؟ هل هي المظاهرة نفسها لكن مضامينها تتجدد؟ ما العلاقة بين "المظاهرة الكبرى"، كما نسميها، وبين مظاهري الكتلة ضد الاحتلال في نسختها السابقة أو الداعين لإنهاء الإبادة الجماعية في نسختها الحالية؟ لمحاولة توضيح بعض هذه الأسئلة وغيرها، استضفنا اليوم البروفيسور آدم شنعر، الخبير في القانون الدستوري والإداري من جامعة راخمان، وهو أيضاً عضو في الهيئة الإدارية لجمعية حقوق المواطن وفي منتدى المحاضرات والمحاضرين في الحقوق من أجل الديمقراطية، المنتدى الذي يعمل ضد الإصلاح القضائي. آدم سيتحدث لثمانى دقائق ثم سنترك وقتاً لنقاش قصير. أذكر أن من تريد أن تطرح سؤالاً يمكنها كتابته في الدردشة وسأقرأه لآدم في نهاية مداخلته. آدم شكراً جزيلاً لانضمامك إلينا، المنصة لك.

المحاضرة:

شكراً جزيلاً على الدعوة ولكل من انضم. عادةً لست معتاداً على الحديث لثمانى دقائق فقط، لذا سأختصر وأقدم على شكل نقاط، وسأكون سعيداً بتوسيع أي نقطة لاحقاً في النقاش. أريد فعلاً أن أتحدث عن العلاقة بين الانقلاب-الثورة-الإصلاح القضائي وبين الحرب. هناك أطروحة لن أتبناها، رغم أنها حاضرة جداً في الخطاب، وهي أقل اهتماماً لي، وهي أن حماس اختارت الهجوم لأنها رأت أن الوقت مناسب، لأن الاحتجاج والفوضى التي أحدثها، والإصلاح والفوضى التي أحدثته، تسببا في انخفاض الاستعداد، وكانت هذه نقطة ضعف. بهذا لن أتعامل. في الوقت القصير المتاح لي، سأدعي أنّ هناك سمات مشتركة بين الاحتجاج ضد الإصلاح القضائي وبين سلوك الاحتجاج أثناء الحرب.

النضال ضد الإصلاح – وأفترض أن كثيرين هنا شاركوا فيه بشكل أو بآخر – كان في نواح كثيرة عفويًا وجارفاً. لكنه كان أيضاً محسوباً. بأي معنى كان محسوباً؟ كان محسوباً من حيث عرضه – على الأقل هذه هي أطروحتي – كمعركة غير سياسية، كشيء مشترك لجميع الإسرائيليين، بغض النظر إن كانوا يهوداً أو عرباً أو مزراحيم، أشكناز، علمانيين أو متدينين، إلخ. هو نضال يتعلّق فقط بالبنية السلطوية دون علاقة بمن يشغلها. لهذا ركّز النضال ضد الإصلاح على مبادئ بنوية مثل سيادة القانون، مثل فصل السلطات، وكان ذلك بشكل واع ومقصود. لذلك عندما كانوا يسألون قادة الاحتجاج، مثل موشيه رادمان وآخرين: لماذا لا نتحدثون عن المواطنين العرب؟ لماذا لا نتحدثون عن الاحتلال؟ لماذا لا نتحدثون عن التمييز؟ كان هذا التوجّه مقصوداً.

المشكلة التي ظهرت، والتي برأيي تجلّت بسرعة، هي أن التركيز على تلك البنى الديمقراطية – مثل المحكمة العليا وتشكيل هيئاتها، أو "سبب المعقولة" نعم أو لا – والخطاب الذي نشأ حول الاحتجاج تجاهل كيف أثرت هذه البنى على مجموعات معينة. أي أنه تجاهل النتائج التوزيعية لتلك البنى على مجموعات معينة، وهذه المجموعات يمكن القول إنها استبعدت، سواء بشكل فعال أو سلبي، من الخطاب. وفي المقدمة: المواطنون الفلسطينيون في إسرائيل، الذين، وبدرجة كبيرة، استناداً إلى أبحاث ومقابلات أجريت لاحقاً، اعتبروا النضال ضد الإصلاح نزاعاً سياسياً-أيديولوجياً داخلياً يهودياً داخل المجتمع اليهودي لا يخصهم. أما لماذا لا يخصصهم، فيمكن الحديث عن ذلك لاحقاً.

عندما ندخل إلى الحرب في أكتوبر 2023، السلطة، وبشكل متوقع تماماً، تقوم بعدد من الخطوات التي تؤثر على الحقوق الأساسية للمواطنين الإسرائيليين. الآن لا أريد الحديث عما يحدث في غزة، بل عما يحدث في إسرائيل نتيجة الحرب على غزة. سأعطي فقط بعض الأمثلة بشكل سريع لضيق الوقت. مثلاً سياسة تقييد المظاهرات، سواء بعدم منح تراخيص للمظاهرات أو الحديث ضدها. وإذا مُنح ترخيص، فالترخيص ليس وفق المطلوب. المحكمة العليا في بداية الحرب سارت مع الشرطة والحكومة، وأجازت رفض مظاهرات أو منح تراخيص بشكل لم يسبق أن فعلته منذ عقود. لدينا موجة من التحقيقات ضد مواطنين فلسطينيين. بعض هذه التحقيقات، ليس معظمها ولكن بعضها، تحوّل لاحقاً إلى لوائح اتهام بتهمة التحريض، أو التعاطف مع تنظيم إرهابي، أو استهداف العرب في شبكات التواصل الاجتماعي، وفي الجامعات، إلخ. لدينا خطوات لإغلاق وسائل إعلام. في البداية كان قناة بالكاد يشاهدها أحد تدعى "الميادين" المرتبطة بحزب الله، لكن لاحقاً "الجزيرة"، بدايةً بموجب أنظمة الطوارئ، ثم بموجب قانون صادر عن الكنيست لإغلاق "الجزيرة"، بالتوازي مع منع دخول صحفيين أجانب إلى غزة إلا بمرافقة إسرائيلية، حيث يحق للجيش الاطلاع مسبقاً على كل المواد، إلخ.

كل هذه الخطوات تمسّ بحقوق أساسية جداً كان الاحتجاج قبل أكتوبر 2023 يفترض أن يتناولها لأنها كانت في صلب أجندته من حيث حرية التعبير وأمور مشابهة. لكن بالطبع، بمجرد اندلاع الحرب، لم تثر هذه الخطوات أي معارضة، على الأقل في السنة أو السنة والنصف الأولى، من قبل الاحتجاج، وخصوصاً الاحتجاج المنظم. لماذا؟ سبب واحد هو الدينامية العادية للحروب التي نراها في كل مكان. لكن السبب الثاني هو أن كل هذه الوسائل القمعية وُجّهت، عن قصد أو عن غير قصد، ضد المواطنين الفلسطينيين، وهي بالضبط تلك الفئة التي لم تشارك بشكل كبير في النضال ضد الإصلاح.

إذا نظرنا إلى الأمام قليلاً مثلاً إلى النضال اليوم، نرى أنه يختلف كثيراً عن النضال ضد الإصلاح، لكنه أيضاً يشبهه كثيراً. النضال اليوم يتركز في معظمه على قضية تحرير الأسرى وأيضاً إنهاء الحرب، ومؤخراً أكثر على إنهاء الحرب. لكن في البداية كان التركيز أكثر على تحرير الأسرى. هذه النضالات تُدار من خلال منظور لا يحاول الإجابة على الأسئلة الأكثر أساسية ووجودية لإسرائيل، وخاصة المسألة الفلسطينية، سواء في الأراضي المحتلة أو داخل إسرائيل. وهي بالضبط الأسئلة التي حاول الاحتجاج ضد الإصلاح أن يتجاوزها عمداً، والآن هو ببساطة يقمعها.

ماذا نرى هنا؟ لكي ينجح – وأعتقد أن النضال ضد الإصلاح كان ناجحاً بشكل ما – كان عليه أن يقوم بخطوة "نزع التسييس"، أي الإصرار على أن الحديث ليس عن صراع سياسي بالمعنى الحزبي، بل عن نضال من أجل بُنى مثل سيادة القانون، فصل السلطات، والحقوق. وكان الاعتبار التكتيكي هو جذب جماهير إضافية لم تكن لتأتي ربما لولا ذلك، مثل اليمينيين أو المتدينين، الذين في النهاية لم يأتوا كثيراً أيضاً. الآن، نفس عملية نزع التسييس نراها أيضاً طوال الحرب. مؤخراً هناك بعض التغير، صحيح، لكن بالتأكيد في الجزء الأكبر من الحرب، لم يُصوّر النضال من أجل تحرير الأسرى عمداً كصراع سياسي، لأن الفكرة هي أنه لو كان سياسياً فسيضر بالنضال، ولن يمكن جذب كل فئات المجتمع الإسرائيلي لدعمه.

وهكذا يمكن برأيي فهم النضال الجاري اليوم ضد المستشارية القضائية للحكومة، سواء من أجل بقائها أو ضد إقالتها. هذا النضال – إذا قرأنا مثلاً الأخبار من أمس أو أول أمس – فإن أكبر قصة كانت تغيير قفل المكتب في تل أبيب. الآن، لا أريد أن أقف للحظة من الأهمية الجزئية أو الأوسع لهذه القضية، لكن انتبهوا أيضاً هنا أن النضال يدور حول شخصية معينة، وليس حول الجوهر. أي أن الاحتجاج لدعم المستشارية القضائية يجري بنفس مفاهيم الاحتجاج ضد الإصلاح. إنه يصدّ قوة الشرطة، يمنع التراجع نحو الدكتاتورية، يصرّ على فصل السلطات، إلخ. لكن هذا الاحتجاج الداعم للمستشارية القضائية ولطاقمها القانوني يتجاهل تماماً دور المستشارية ووزارة العدل في الحرب نفسها أو في الطريقة التي تخلى فيها الاستشارات القانونية عن معالجة القتال أو عن غزة لصالح التركيز على قضايا داخلية – وربما كان ذلك جزءاً من قرار استراتيجي. [الاستشارات القانونية] ربما اعتقدت، وربما كانت محقّة، أن هذه هي القضايا التي يمكن من خلالها حشد الإسرائيليين لدعم بقائها في منصبها.

لذلك عندما نرى مثلاً استطلاعات تظهر أن الإسرائيليين، أو معظمهم، أو معظم اليهود، يريدون إنهاء الحرب، ومن جهة أخرى استطلاعات أخرى تظهر أن هناك أغلبية، ربما أقل حدة لكنها ما تزال أغلبية، تريد ألا يكون هناك فلسطينيون في غزة بعد الحرب، سواء بالهجرة أو الإبعاد أو بأي شكل من أشكال الاختفاء – فليس هناك تناقض أساسي بين هذين الموقفين: الرغبة في إنهاء الحرب والرغبة في ألا يكون الفلسطينيون هنا. وذلك لأن الموقف من الفلسطيني لا يقلق المواطن الإسرائيلي كثيراً. لم يقلقه وقت الإصلاح ولا يقلقه كثيراً الآن وقت الحرب. ولذلك، رغم أن الإصلاح القضائي والحرب يتناولان موضوعين مختلفين تماماً، فإن الخطاب الداخلي الإسرائيلي يعمل مثل أوعية متصلة: بالنسبة للإصلاح، هناك عمى تجاه النتائج التوزيعية التي تفرزها البنى السلطوية ورغبة واعية في تجنب نقاشها؛ وبالنسبة للحرب، هناك عمى تجاه ما يحدث في غزة. وفي هذا العمى يشارك الجميع بسرور: السلطة، الإعلام، وأجزاء كبيرة من الجمهور. وهذا العمى، مصدره، على الأقل جزئياً، من نفس الرغبة في نزع التسييس عن تلك القضايا السياسية، التي، شئنا أم أبينا، تقبع في أساس هذين الأمرين.